

النقض تلغي حكما بسجن عز وتغريمه 19 مليار في "غسل الأموال"



الأحد 12 مايو 2013 12:05 م

قضت محكمة النقض في جلستها المنعقدة اليوم الاحد بنقض (إلغاء) الحكم الصادر من محكمة الجنايات بمعاقبة رجل الأعمال أحمد عز بالسجن لمدة 7 سنوات وتغريمه 19 مليار جنيه في قضية اتهامه بارتكاب جريمة غسل الأموال المتحصلة من جريمتي التهرب والاستيلاء على المال العام، وأمرت المحكمة بإعادة محاكمته أمام إحدى دوائر محكمة جنايات القاهرة غير التي أصدرت حكمها بالإدانة.

وكانت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار مكرم عواد قد سبق لها وأن قضت في 4 أكتوبر من العام الماضي بمعاقبة أحمد عز بالسجن 7 سنوات وتغريمه بصفة أصلية 12 مليارا و 858 مليون جنيه وبصفة إضافية 6 مليارات و 429 مليون جنيه في القضية. يشار إلى أن النيابة العامة سبق لها وأن أحالت أحمد عز الذي كان يشغل منصب أمين التنظيم السابق للحزب الوطني المنحل، إلى محكمة جنايات القاهرة بتهمة غسل الأموال وذلك في ختام التحقيقات التي أجرتها نيابة أمن الدولة العليا، حيث أسندت إليه المحكمة قيامه بغسل أموال بما قيمته 6 مليارات و 429 مليون جنيه متحصلة من جريمتي التهرب والاستيلاء على المال العام. وكشفت التحقيقات القضائية النقيب عن أن عز استثمر جزءا من هذه الأموال لتأسيس شركات باسمه واسم زوجته وأبنائه وأجرى تحويلات للأموال من حساب شركاته لحساب شركات مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار وأجرى عدة تحويلات مصرفية لحسابه الشخصي ولحساب شركات مملوكة له في الخارج.

أش أ